

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل العلم والادراكات  
وجعل المنطق ريسا في بيان الاسماء  
ليرجع اليه في القضايا التي هي في  
الاصول والعلوم على سبيل الكليات  
وترتب الموجودات على آلة الدين تقبل  
ولا يتم الصلوات وترفع الدرجات  
بغيره يقول الحق الحق الحق الحق  
في الشهادة بشما والحق على الله في  
الكائنات هذه حاشي اتفقت بها  
بفضل بل على شمس الشمس في  
وبعض المن قبطا من دار استمع بعني  
الاجساد ووجوه من الله تعالى ان يجعلها وسيله  
لنجاه يوم اخر في كل حرمه وكل دين من الله  
فان المعاد وبنه على مقدمه وثبت

الحمد لله الذي جعل العلم والادراكات  
وجعل المنطق ريسا في بيان الاسماء  
ليرجع اليه في القضايا التي هي في  
الاصول والعلوم على سبيل الكليات  
وترتب الموجودات على آلة الدين تقبل  
ولا يتم الصلوات وترفع الدرجات  
بغيره يقول الحق الحق الحق الحق  
في الشهادة بشما والحق على الله في  
الكائنات هذه حاشي اتفقت بها  
بفضل بل على شمس الشمس في  
وبعض المن قبطا من دار استمع بعني  
الاجساد ووجوه من الله تعالى ان يجعلها وسيله  
لنجاه يوم اخر في كل حرمه وكل دين من الله  
فان المعاد وبنه على مقدمه وثبت

معارف ومخاطبة بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل العلم والادراكات  
وجعل المنطق ريسا في بيان الاسماء  
ليرجع اليه في القضايا التي هي في  
الاصول والعلوم على سبيل الكليات  
وترتب الموجودات على آلة الدين تقبل  
ولا يتم الصلوات وترفع الدرجات  
بغيره يقول الحق الحق الحق الحق  
في الشهادة بشما والحق على الله في  
الكائنات هذه حاشي اتفقت بها  
بفضل بل على شمس الشمس في  
وبعض المن قبطا من دار استمع بعني  
الاجساد ووجوه من الله تعالى ان يجعلها وسيله  
لنجاه يوم اخر في كل حرمه وكل دين من الله  
فان المعاد وبنه على مقدمه وثبت

الحمد لله الذي جعل العلم والادراكات  
وجعل المنطق ريسا في بيان الاسماء  
ليرجع اليه في القضايا التي هي في  
الاصول والعلوم على سبيل الكليات  
وترتب الموجودات على آلة الدين تقبل  
ولا يتم الصلوات وترفع الدرجات  
بغيره يقول الحق الحق الحق الحق  
في الشهادة بشما والحق على الله في  
الكائنات هذه حاشي اتفقت بها  
بفضل بل على شمس الشمس في  
وبعض المن قبطا من دار استمع بعني  
الاجساد ووجوه من الله تعالى ان يجعلها وسيله  
لنجاه يوم اخر في كل حرمه وكل دين من الله  
فان المعاد وبنه على مقدمه وثبت



على الاشكال لا يترتب عليه بالقياس  
 كقضية ان يكون حاله فاعلم ان حاله لا يترتب  
 ان يكون مقارنه له من ذي الحال في الترتيب  
 واما على تقدير حصول الاشتغال في حاله فيقول  
 ان ترتيبه لا يترتب على اشتغاله من غير ان ترتيبه  
 ان لا يترتب مقارنه له من ذي الحال  
 واما جوابه عن المقارنه المقارنه له في حاله  
 وعلى ذي الحال المقارنه له آتية لا المقارنه  
 التي تترتب بعد ولا منافاة بين تقدمه في آتية  
 آتية كما في قوله المبدوءة المتتابع فان قيل  
 كالتسوية تكون بين المقارنه والمقارنه  
 الترتيبية فمما تترتب عليه ما كان مشتركاً بينهما  
 اشتغال الترتيب على نفسه وهو باطل لان المقارنه  
 من المشترك والمشتغل عليه في قوله ذي الحال  
 وهو ان لا يتصور المقارنه من الترتيب  
 ونفسه لا يترتب على اشتغاله في المقارنه  
 لان المشترك في اشتغاله هو الترتيب في ترتيب  
 الترتيب والمشتغل عليه يصير المقارنه في قوله  
 من المقارنه والمقارنه الترتيبية في قوله  
 بالجلد الفرق من المشترك والمشتغل عليه

بمنه

بمنه ان الاجمال لا يقتضي به الفرق كاش  
 في المقصود ولا يلحق عليك ان هذا هو الوجود  
 انما ان في حجب مراد اشتغال الكل بالافراد  
 فان قيل كتاب الترتيب عبارة عن ما بين الترتيب  
 لان الكتاب عبارة عنه وما بين ترتيب الترتيب  
 الترتيبية لا يكون من غير اشتغال في المقارنه  
 والمقارنه الترتيبية في قوله على الترتيب في قوله  
 ايضا كقضية ان يكون ترتيب في الكلام في  
 مقدره كقضية ان ترتيب المقصود بالذات  
 في الترتيبية كقضية ان ترتيب المقارنه في قوله  
 وخاتمة ما كان ترتيب الترتيبية  
 يكون الترتيبية مقارنه على الترتيب في قوله  
 ان لا مر بذكر الاشكال في قوله لا من يحصل  
 في ترتيب الترتيبية وكذا في قوله الترتيب  
 باسم قلت عطف ترتيبه على ترتيبه  
 هو كقضية ان ترتيب الترتيبية  
 كقضية ان ترتيب الترتيبية في قوله  
 فاذا قلت حجابي في قوله في قوله  
 ان الترتيبية في قوله في قوله  
 بمقتضى ما هو في قوله في قوله





في عبارة المصنف ما تعرب ارجاع الغير الى الله  
 لا ال ان في ذلك وجوب المنزلة  
 فهو اهدى اجمالاً الى المعنى وبأن الضمير راجع  
 الى ان في الآية على كون ذلك الضمير راجعاً  
 الى المصنف دون ان في وجهه واما ذلك  
 القول قول المصنف لا في ان في وجهه ما عرفت  
 انقالاً بقول ليس الكلام في عبارة  
 ان في وجهه عبارة المصنف بل الكلام في عبارة  
 المصنف ان نقلها ان في وجهه رتبة على حق  
 وثبت مقالات وخاتمة هذه العبارة التي  
 نقلها ان في وجهه المصنف لما استبان ان اهدى  
 من حيث انها تليق بالمصنف انما بها ترتيب  
 تليق بها ان في وجهه من حيث انها تليق بها  
 ان في وجهه تبارك وتعالى لا تليق بالمصنف  
 ما عرفت من وجوب ترتيبها تليق بها ان في وجهه  
 يحتاج ان يقال انها كلام ان في وجهه فيصح  
 ارجاعه من قول ان ان في وجهه بهذا الاعتبار  
 في ان في وجهه آية رتبة من غير  
 ان كلام ان في وجهه اشارة الى ان في وجهه  
 المصنف وان الغير المصنف في رتبة عبارة

غير آية فان الامر المرتب على مقدرته  
 وثبت مقالات وخاتمة هي آية لا يمكن  
 ارجاعه مرتبة على الامر المذكورة وبناء  
 على ما يقتضي برون البسطة العبارة ان  
 يقول المصنف رتبة لا رتبة وهو ان  
 ان كلام ان في وجهه بيان حاصل المنع لكلام الله  
 لا بيان مرجع القيمة لهذا غير اسلوب المنع  
 بل ان الواقع في المنع هو رتبة التعليل حيث  
 قال رتبة ذلك ان في وجهه على من يحكم القيمة  
 ان ما يجلد التسمية حيث في آية  
 رتبة لك ان ان ان المصنف يستبان  
 مرجع الغير بل ان المصنف بيان حاصل المنع  
 كمن في كلام ان في وجهه ايعاز لطيف الى ان  
 ما صنف المصنف ليس على ما ذكره المصنف  
 في ان ان ان في وجهه بطريق آخر  
 كذلك ان ان ان ان في وجهه رتبة  
 بالآية التسمية في القواعد المنظمة  
 رتبة على مقدرته وثبت مقالات وخاتمة  
 في فقرتي كلام الله ان الغير المصنف  
 رتبة رتبة راجع الى الكتاب لا



آية في كلام الله تعالى  
 الفيرل حو بيان لا يحصل من الاشارة  
 الى ما خلف المعبر كما بال قول الله  
 ان كلام الله انما هو اشارة الى ان اوله المع  
 حركته به هو اشارة الى الله سبحانه  
 التسمية بقرن الله تعالى كلام الله على ما هو  
 موافق لاداه قاسم المشرع الزيف كذا  
 وجه عبادة المتن في كبر الشبه وادعوى  
 عبادة بال كذا يعيد التسمية لا لكلامه  
 اشارة الى لفظ ورتبة على معناه فمثل  
 مقالات وخاتمة والهاء للبيان واللفظ  
 للتشبيه والتشبيه لا يمكن الا يتحقق به  
 المشبه والمشبّه به وهما الامور  
 في عبادة المتن موافق ورتبة على معناه  
 وتنت مقالات وخاتمة لا امر آخر  
 ختمه التشبيه فاذا لم يحصل المفاصلة  
 يلزم ان يحصل اراد الله سبحانه وتعالى  
 معادها بطلان المفاصلة بين الشبه والمشبّه  
 او هو ذل او يثبت ما هو الى رتبة على رتبة

وث

وتنت مقالات وخاتمة لها اعتبار  
 الله سبحانه وتعالى في مقالاتها المهدية  
 ختمت انما يتحقق بها ان الله تعالى  
 يتحقق بها ان الله تعالى لا ينفك الله تعالى  
 شبيهة هذه القدر المفاصلة كاف في تحقيق  
 التسمية فان لم يكن كما كان كلمة وادعوى  
 الى منقول ان الله تعالى من المصير منقول ان الله  
 مشبهها به ومنقول ان الله تعالى ومنقول ان الله  
 يكون كلامه فيكون ان يكون كلام الله تعالى  
 مشبهها به كلام الله سبحانه وتعالى  
 بال كسر فليس منقول ان الله تعالى بمنزلة الا كالمف  
 وعبادة الله بمنزلة الغائب والظاهر اقول  
 من المشبه وحصول الكلام انه الى ابدت  
 الى ظرف عبادة الله في المتن فانظر الى  
 فانقول ان الله تعالى من قبل الله تعالى  
 انزل نطقا ان الله تعالى من قبل الله تعالى  
 الا بالتحقق ما عرفت وادعوى حصول الشبه  
 او المشبه به يتحقق من التشبيه لا اذ هو محذور  
 قال المشرع الزيف والاصواب الى لفظ  
 فمن منها زيادة وتنت من المشرع

قد بالغ في كثرة لفظ غشت زائدة في مقام  
 الاجمال من جبرين احدهما انما زائدة  
 ولم يقبل زائدة لانه لا يشار الى انما زائدة  
 بالعين المصدرى من قبل زائدة لانهما  
 او اسند لانهما الى قوله انما زائدة  
 انما زائدة الى المصدر الى قوله انما زائدة  
 للتشبيه على ان هذا خطأ ولا يتبع ان بعد  
 عن ذي شعور سلم ان حكمه زائدة لفظ  
 غشت في مقام الاجمال انما زائدة انما  
 متعبر بها انما لا يجوز ان يكون لفظ  
 غشت زائدة في شيء من موضع الاجمال  
 وموضع التفصيل انما لا يجوز ان يكون  
 لفظ غشت زائدة في الموضع الثاني من  
 زائدة في الموضع الاول انما اسند  
 على انما المصدر الاول فهو انما لفظ  
 غشت زائدة في شيء من الموضعين  
 بل انما متعبر بها انما لا يجوز ان يكون  
 المقالات بانها غشت لانهما  
 الكثرة انما يكون انما زائدة فائدة وانما  
 فائدة في ذلك ذلك فائدة في انما

بجز

بجز انما جعل لفظ غشت في مقام  
 غشت فاعاد اللفظ في كل مقام  
 غشت لانهما لفظ غشت في كل مقام  
 بجز انما من المصنف كونه لفظ غشت  
 صاحب المقام في حيث قال انما  
 من الكتاب في علم انما لبيان وفيه  
 وقع من بعد ما قال في قوله في قوله  
 انما الاول من الكتاب بجز انما  
 البيان في قوله من انما لبيان  
 القسم الاول من المقام في قوله  
 وموجود من انما لبيان في قوله  
 انما وقع بعد المصدر لانهما في قوله  
 الانما في قوله انما لبيان في قوله  
 وهو لفظ غشت في قوله انما لبيان  
 لم يكن من الانما في قوله انما لبيان  
 كان في من انما لبيان في قوله  
 لا تجس من الانما في قوله انما لبيان  
 بجز انما لبيان في قوله انما لبيان  
 انما اسند لانهما لبيان في قوله  
 فغير انما لبيان في قوله انما لبيان



والوضع في موضع التفصيل ولقد ثبت  
 في أسماء العدد واسماء الالهة وغيره من التفصيل  
 في لفظ ثبت لا بجانب الا في موضع ثبت  
 اذ في موضع التفصيل دون الوضع الاول  
 الاول هو موضع الاجمال وهذا جند منع ما  
 يقال ان لفظ ثبت يمكن زيادته الى شي  
 وذلك الاول بناء على ان التكرار في  
 ثبت منع اول الاول ايه لفظ ثبت  
 عند في شي لا تقع جرد في تفصيل في  
 الاول لا تقع جرد او جرد في تفصيل في  
 الى الموضع والفضل او بالذات من المنة  
 والهم ان منع على وجه لفظ ثبت  
 في شي دون الاول ان وجه لفظ ثبت  
 في الاول ليس يتحقق غير من منع  
 على ما ان رايه المحرر في قوله في كثير  
 من النسخ ومنهم من ذهب الى ان حكم زيادة  
 لفظ ثبت في العلم الاول اولى من حكم  
 زيادة لفظ ثبت في شي لا اذا  
 حكم زيادة لفظ ثبت في الاول لا في  
 الا في واحد وهو زيادة لفظ ثبت

بخلاف حكم زيادة لفظ ثبت في الثاني  
 ثانياً فيم خط ان احدهما زيادة لفظ ثبت  
 لان الموضع ان لفظ ثبت هو وجه في الاول  
 وثانياً في حقه الفاء فيم زيادة الامر في  
 احدهما لفظ ثبت وثانياً في الفاء فيم  
 عيب المحقق الاول بما عطف ان الفاء  
 وانه لان منزه في الاول والاول  
 اذ حكم زيادة الاول فيم خط ان الفاء  
 احدهما زيادة لفظ ثبت وثانياً في حقه  
 الواحد في ثبت مقالات لا يقال ان  
 في الفاء في منع لان حاصل ترجمه  
 الموجه هو انه اذ حكم زيادة لفظ ثبت  
 في الاول لا فيم الخط واحد وهو زيادة  
 لفظ ثبت في دون واحد والعطف في  
 لان الواحد الى طه لا يجر وجود في  
 كما ان لفظ ثبت في اول لا يجر ما اذا  
 حكم زيادة ثبت في الثاني فيم خط ان  
 احدهما زيادة لفظ ثبت وثانياً في زيادة  
 الفاء والعلم لا يتولد في الفاء في  
 اذ حكم زيادة لفظ ثبت في شي لا فيم

انما  
 خط في  
 زيادة

الاضطرار عند زيادة لفظ ثنت  
 فقط دون الفاء والقولان وجه الفاء  
 لا يثبت لانهما وقتت في الاماكن  
 لفظ ثنت زائدة اولها واما ذكرنا ظهور ان  
 في كلام المحقق المحدثين ان لا يحكم زيادة  
 الواو حيث قال ان في الاول الفاء وحده  
 الواو قد عرف بما ذكرنا انه لا يكون في  
 في الواو والفاء زائدة اصلها واكان لفظ  
 ثنت زائدة في الاول وفي الثاني لا يثبت  
 يكون ثنت زائدة في الثاني من ان يثبت  
 واما المقالات فاولها في المقولات  
 قد جزم وجه الفاء سواء كان لفظ ثنت  
 زائدة او لا لان ثنت بمعنى الوجود يدل  
 على ان هناك زيادة لفظ ثنت في المقام  
 الاول او في كل من زيادة في المقام  
 الثاني والاولية لا يفيد حكم وجوب حكم  
 زيادة لفظ ثنت في الاول وحكم بان  
 وجوده ليس يكون خطأ كما هو المذهب  
 الوجه الاول يفيد اولية الحكم في لفظ  
 ثنت في الاول دون الثاني لكونه مقبلا

حكم زيادة لفظ ثنت في الاول وهو وجوب  
 حكم زيادة في الثاني والارجح ما دام راجحا  
 ترجح الوجهين على ما دام كون الوجه  
 رجوحا وجب اختيار الارجح وركب الوجه  
 فالوجه الذي يفيد الاولية يفيد الوجهين  
 بالمعنى الذي ذكرنا من وجوه الاختلاف  
 على كون لفظ ثنت زائدة في الاول دون  
 الثاني وهو مذهب المحققين في الثاني  
 قول المصنفين في ذلك المقالات ثنت  
 اي قول المصنفين في ذلك المقالات  
 ثنت يدل على ان لفظ ثنت في المقام  
 الاول زيادة وقتت وهو ان لم يكن  
 وجهه انه لا يثبت في قول المصنفين واما المقالات  
 ثنت يدل على ان لفظ ثنت في المقام  
 المقالات ثنت لم يعلم سابقا لان  
 القول من المصنفين بكون المقالات  
 ثنت واختيار ثنت في شيئا في معلومية  
 النسبة على ما قرر في موضعه ولو فرض ان  
 كون المقالات ثنت قد علم سابقا لوجوب  
 على المصنفين ان يقولوا بغيره الغرض واما المقالات



اثبتت فادولها في المقدمات لا لا الال  
 واما المقالات فثبتت بالبرهان كان  
 له دورته باسباب الكلام ونظر الى عبارة  
 المصنف فيها ولا حقاها ثم بان لفظ  
 ثبت في المقام الاول في كلام المصنف  
 وقتت سوا من فلم الكسح كما لا يخفى على المتتبع  
 والمصنف قدس الله روحه اما المقلة  
 ففيها وجهان فليكن وجهان اوله والموضع  
 لما كان تصورهما وجه الى النظر لا يكفي في اثبات  
 المظن فلا بد من الاثبات بالبرهان يكون بان  
 هي وجهان القريبان المقدمان في الاستدلال  
 واما لفظ البيان فلم يقبل في هذا المقام  
 فانه في معنى المنطق ولم يقبل في بيان  
 المنطق لان العلم بمنية المنطق غير قبل التصور  
 بخلاف العلم بالما بعد والعلم بالموضوع فانه  
 لا بد من العلم بالتصديق بهما ولا يكون تصورهما  
 فقط واما سبب من على الاشياء بانها  
 المقدمة منظورة مع ان الله جعلها المقدمة  
 فاما لانها قد اتمت المقدمة فيها كتمان  
 الا واني لمية المنطق ببيانها فيهم

التماني

الله انفع بين كلام الله وكلام الناس كخفيف  
 التوفيق فثبتت الكتب عبارة عن التوفيق  
 المحصورة في الآلة على الالفاظ المحصورة بكلمة  
 كل جزء من اجزاء الكتب والمقدمة عن بعض اجزاء  
 الكتب يكون عبارة عن بعض التوفيق المحصورة  
 الآلة على الالفاظ المحصورة اذا عرفت  
 هذا فنقول في ادان روح قوله اما المقدمة  
 ففيها وجهان فليكن وجهان اوله والموضع  
 لان المقدمة هي من اجزاء الكتب فيكون  
 عبارة عن التوفيق المحصورة في الآلة على  
 الالفاظ فمنه في موضع بيان هي في المنطق  
 والتفصيل بانها عبارة عن التفصيل في الموضع  
 فانظر في موضع التوفيق والتفصيل والمنظورة  
 هو التوفيق المحصورة في الآلة على الالفاظ  
 المحصورة واما الله فقد جعلها في التوفيق  
 من تصور المية والتفصيل بانها عبارة عن  
 بالموضع منظورة وجعلها في المنطق  
 المتكاملة المقدمة التوفيق في الآلة على  
 فقد حصل التوفيق بين كلام الله وكلام  
 كلام الناس لان الله انفع اما فيهم



على تقدير كذا امر واحد متميز للظنية جعل الله  
 ظنا وجعل الآخر بعينه مظهرا وقد عرفت  
 ان ما جعل الله ظنا به هو مظهرنا من غير اذم  
 فنقول ان الله تعالى انما جعل على سبيل  
 ما يحكي وجهه فانما جعل التوضيح والتبيين  
 ظنا وجعل الله التوضيح المظهر له  
 في الالفاظ المخصوصة ظنا فانما تظن كلام  
 الله عز وجل في كلام الله عز وجل وانما جعل  
 الخارج على سبيل الله للتيقن ان لا يخرج  
 الا اسلوب الله عز وجل لا يجوز الالفاظ  
 عند هذا الكثرة ان يقال الالفاظ في بيان  
 الامان بيان الله لا يجوز ان يقال البيان  
 في الالفاظ بمنسب الى الله عز وجل والى الله لا يقال  
 الظنية والظنية الحقيقية والظنية الظاهرية  
 والظنية وكلام الله عز وجل وكذا في كلام  
 الله ليس في منها حقيقة بل يكون اعتبارا  
 فقط بغير الاختلاف باعتبار المعنى  
 بان يقال التوضيح والبيان  
 المعاني والالفاظ لا يجوز ان يقال  
 الالفاظ فانما هو الالفاظ عز وجل

انما يقال ان الله عز وجل لم يقبل انما ليس  
 بعينه ولا يخرج لان ما ليس بعينه ولا يخرج عن ظاهر  
 لغيره علام وبه حجة غير انما شاعرا انما  
 وعرفه ان الله عز وجل في المظهر من المظهر  
 هو مظهره وعرفه وعرفه انما سماه المظهر  
 والفظ الواحد ليس على ما شاعرت غيرهم  
 انما بل هو من المظهر وعرفه وعرفه انما  
 الالفاظ هو الالفاظ في كلام الله عز وجل ان  
 بعينه ولا يخرج عن ظاهره انما لفظ واحد  
 انما يتحقق في الالفاظ انما انما انما انما  
 التبيين يخرج منها انما لا يكون مظهر  
 بالفعل انما انما انما انما الالفاظ  
 يقال ما ليس مظهر ولا يخرج عن ظاهره  
 التوضيح وسبيل في بيان الالفاظ  
 فانما يتقدم انما انما انما الالفاظ  
 ولم يقبل هذا امفوا انما ليس في كلامه  
 انما امفوا انما ليس في كلامه انما  
 انما انما انما انما انما انما  
 انما انما انما انما انما انما انما  
 انما انما انما انما انما انما انما  
 انما انما انما انما انما انما انما























شك الي ان اوجهه راس بل نفس كل مسته  
 من مابى العوم المدة لا كون الالبوان  
 جزية العلم بخصومه لا مطلقا لاختلاف الالواح  
 في علم بخصومه مسته على تحصيلها كما لا يخفى على عقل  
 التفتيح وبعد تقدم ملاحظة الالواح ذم تصور العلم  
 الذي لا يمكن شك في ملاحظة كنهه و تصديق  
 بالمرئى والافان الله والله كنهه كنهه  
 ومعلوم تصديق بوضع العلم والتقدم بانه  
 قبل تحصيل العلم في هذه الالواح بوجوب  
 العقل بل مراده الالواح التي على طرحها  
 الترتيب في شئ او فقه حيث قد مر والادراك  
 منها ليس بوجوب العقل بل الالواح التي في نور  
 ان كنهه مراده من ذلك ان ما يجب العلم لوجوب  
 العلم لا العقل بل ليقطع الغرض في الحقيقة  
 وبذلك لا ينعرض على قول في ترتيب العلم  
 خارج من العلم فينطق بان العلم بالعلم ان  
 يقول لان ما هو خارج من العلم لا يجب العلم فيه  
 باسقاط لفظ قطعا وادراكه ان على الالواح  
 لا على العلم لانه تم الكلام به وانه يجب ان لفظ  
 قطعا ان كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه

لعمري

ان ما هو خارج من العلم لا يجب العلم به بل القطع بالعلم  
 والوجوب بصدق انه لا يجب العلم به قطعا  
 او كان فيه التفرقة في العلم والوجوب  
 العلم في حق وحقه وادراكه صدق في العلم صدق  
 ان يقال لا يجب العلم به قطعا في كونه  
 لان في جواب لم يطل علم الملاحظة التي تباين  
 الغرض منها بل لان الكلام في الالواح بوجوب العلم  
 فالعلم بالعلم ان يقال لا يجب العلم به  
 لا يجب العلم به قطعا واليقين بوجوب العلم  
 قطعا بغيره في العلم في الجواب ان لفظ  
 العلم لم يطل علم الغرض في العلم بل في العلم  
 مراده من الكلام به وانه بوجوب العلم كنهه كنهه  
 جوابا ان ثبت ان لا يتم الكلام به وانه ليس  
 فانه في الترتيب والافان الله والله كنهه كنهه  
 في المنطق في افان الله والله كنهه كنهه كنهه  
 وصدقه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه  
 على ما في المنطق كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه  
 على ما في المنطق كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه  
 الترتيب في المنطق كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه  
 الترتيب في المنطق كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه







شقرا وبقية البياض على الحلقه قبل  
 ان تفرقنا انما هي حتى يذهب الصفراء  
 لا يجوز ان يكون العلم بالحقه الذي يكون  
 في الحلقه كغيرها من خارج الحلقه لان الحلقه  
 لا ان الحلقه لا يكون جزءا من الحلقه بل هو  
 عليها الحلقه ومثل هذا الحلقه لا بد في  
 القصور من روضه واستقبال القصور  
 من بين شينها لا يكون جزءا للقصور بل من  
 نزعها فاجعلها مجوزا ان يكونا خارج  
 فلا توجه الى الخارج في حلقه من حلقه  
 الغير المقصود بالذات منها اعراض  
 فهو روضه ان اريد الى ما بين القضايا  
 ليس مقصودا بالذات في غير الحلقه  
 فهو انما ما بين القضايا من روضه  
 وكل مسند من شيايل العلم من روضه وكل جزء  
 كل مقصود بالذات فيه يكون حلقه  
 القضايا مقصودا بالذات في الحلقه  
 ان اريد الى ما بين القضايا مقصود  
 بالذات في غير الحلقه المقصود بالذات  
 في غير الحلقه المقصود الى المطلوب

4

لكن محبة النكاح تركه من انقضائه وفتح  
 على انقضائه بالوسط انما هو من محبة يكون  
 التي من انقضائه بالوسط المقصود بالذات  
 وهو محبة لانها مقصودة بذاتها دون  
 امر اخر فلهذا من حق ان يقول مستان ان انقضاء  
 انما يجب عنها بالوسط انما هو من محبة لكن الامر  
 ان انقضائه بالذات في نفس الامر هو محبة  
 المقصود بالذات فانقل من موناخ على  
 فقبل ما ت ولدوا احصلت شيئا و  
 انما بغير القياسا كمنفرد على  
 و انما من الامور كجواب عن غير  
 موناخا رثا فانما هو ان المراد المقصود  
 بالذات هو ان يترك عليه العرض من الخط  
 بالخط امر اخر ويحذف ذلك العرض  
 هو العينة على الخط وفي الفكر هو العينة انما  
 حصلت من الموصل القريب من موقفة  
 احواله والموصل القريب من موقفة  
 انما هو من محبة لكن النكاح كل منهما كذا  
 فلا يترك محبة من اخر بها من حيث  
 اخر انما تكون من حيث الاجابة على كل











ليس بقصود ولا ما يتوقف عليها مقصود  
 فانهما شأنان جملان ووجه كنهان  
 ووجهه فيما بين جزاء الكتاب المذكور  
 اجزاء العلوم في هذا الكتاب في قبيل  
 كما يمكن اجزاء العلوم مقصودة في الفروع  
 كما يتوقف على مقصود العلم فلا تنسبه  
 انما في في المنطق قسما ووجه انما  
 هو ان المنطق اكثر طبع العلم  
 به جسم وذن علم لان نسبتها على جميع  
 على السببية لان نسبة العلوم لها اجزاء  
 المدونة في الخاتمة فتنسب في العلوم  
 الى جميع العلوم نسبة ان نسبة  
 من حيث ان نسبتها الى جميع العلوم  
 نسبة فلا جعل منها نسبة ورت  
 اجزاء العلوم في الخاتمة فتنسب في العلوم  
 انما في في المنطق قسما ووجه انما  
 هو ان المنطق اكثر طبع العلم  
 به جسم وذن علم لان نسبتها على جميع  
 على السببية لان نسبة العلوم لها اجزاء  
 المدونة في الخاتمة فتنسب في العلوم  
 الى جميع العلوم نسبة ان نسبة  
 من حيث ان نسبتها الى جميع العلوم  
 نسبة فلا جعل منها نسبة ورت  
 اجزاء العلوم في الخاتمة فتنسب في العلوم

هو ما يتوقف عليه العلم في العلم قد رة  
 رة اخرى بموجب سكراننا فنقول ان  
 العلم لا يسبق من كلام انما هو  
 ان المقدم تطلق على ما يتوقف عليه العلم  
 سواء كان ذلك مقدم او اعم او لا  
 والعلم ما ذكره في اخره هو بان مقدم  
 من المقدمة هي ما وبتا واما ذكره لا يلزم  
 التكرار فان المنطق ليس تطلق  
 على قضية جملة جزاء ليس او جملة  
 قال الشيخ في الاشارة ان اول  
 القضايا في مثل هذا المنطق قد رة  
 قياس او استقراء او تنبؤ  
 سميت على مقدمة واما تنبؤ  
 جملة جزاء ليس او جملة المنطق  
 ذكره في الاطراف ببيان الشيخ في  
 هو في هذا العبارة قد رة  
 انه يدبر بين القياس والتنبؤ يدبر بين  
 والاسماء لان الخ اعم من القياس  
 انما تطلق على قضية جملة جزاء ليس او جملة  
 اقسام الى ان يكون انما تطلق على قضية





القياس كاستواء أو تمثيل العمدة  
فيما بينهما من القياس قسامة حتى يكون  
ما عداه ملحقا بالبعد بالقياس إلى  
القياس فلا طلاق المقيدة على قضية  
جملت جزم القياس لا يكون قابلا  
للاغراب منه لأن ما غراب إنما هو غير القياس  
اللام واما ما كان طلاقا لشيء آخر في مرض  
بان جزم كذا أو لا غراب إنما يقع على  
نقد كونه ما بعد أو جزم لا مفرد أو إذا كان  
ما بعد أو مفرد انما يقع على جزم بل ويجوز  
فيه يكون ما بعد أو مفرد أو لا جزم لا يقع على  
جزم بل يكون تفريدا فقط واما حصل أو  
يلحق في التفرقة فيسمى كذا في ما ليس هو ذلك  
وجوبه بان هذا تفرقة شارة التفرقة  
الواقع في غير شيئا من تلك القضية واقع في  
في أن المسمى في القضية جملت جزم  
أو قضية جملت جزم جزم في بعضهم إلى لا  
وبعضهم إلى شيئا في التفرقة شارة التفرقة  
الواقع في غير المسمى شيئا في التفرقة  
غير من الأول ومنه نعلم أن هذا أقرب

من دوني سلم الغيب لا يزيل الخلاف في كونه  
عين ولا لا في هذا خلاف طاهر  
الشيء في غير ما يفرق بين ما يفرق  
القياس في حال حاشية المطالع ما يفرق  
على وجه القياس والمبدأ من جهة القياس  
غير مقدمات القياس وهو شرط الانساج  
بحرف ما يفرق على القياس في حال  
شامل المقدمات القيسية وهو شرط الانساج  
فما وقع في هذه الحاشية باسم مطالع ما وقع  
في حاشية المطالع الا ان يقال ان المراد  
بما يفرق على القياس هو القياس في كل اسم من  
شرائط الانساج لأن مقدمات القيس  
تأخرت عن القيس لأن القيس  
لا يكون صحيحا بدون المقدمات كما أنه لا يكون  
مصححا بدون شرائط الانساج وهو باطل  
أو من جهة اسم إلى ان يكون مادة  
أو صورة فيتمثل المقدمات وشرائط الانساج  
التي يكون ما وقع منها ما وقع في حاشية  
المطالع من شأنه في التفرقة قال  
أنه في هذا التفرقة في التفرقة



انما خرج من ان يخرج من قوله وجه التوقف  
 التوقف في كون الكلام مربوطا لان الوجه  
 لا يخرج مع العلم فالعلم زيادة وكذا الفاء  
 فتقدر الكلام وجه توقف التوقف ان يخرج  
 في العلم ويمكن ان يكون ان حذره توقف  
 التوقف كذا توقف التوقف وجه توقف التوقف  
 على الامور المذكورة في المقدمة هو سندها  
 منعقبة اما التوقف على تصور العلم ان يخرج  
 ويمكن به ان يقال ان قول التوقف فلا  
 ان يخرج على القول بقدر في الكلام وكذا  
 وجه توقف التوقف اما على تصور العلم فان تحقق  
 فثبت ان التوقف على العلم ان يخرج  
 لا مشايخ توقف النفس في الجمل المطلق فان قيل  
 وجه توقف التوقف في العلم وجه توقف التوقف  
 وكذا التوقف في العلم وجه توقف التوقف  
 على توقف النفس والى يرم حصول العلم في  
 منه فخر في التوقف في العلم وجه توقف التوقف  
 النفس في المطلوب لا يتوقف العلم في  
 كان حاصله في العلم وجه توقف التوقف  
 التوقف كان يباقي على ذلك التوقف وجه توقف التوقف

التوقف انما ان يكون سبوقا علم اخر كذا  
 الى ان يخرج الى العلم لم يكن سبوقا علم اخر  
 كما ان تعلق الصورة العلمية بالنفس فيكون  
 توجه النفس نحوها مثل الالهات بسبب  
 او ارتباطها بالبادي بسبب التوقف في العلم  
 وبما يملك سبوقا ان توجه النفس الى سبوقا  
 الوجه توقف التوقف على العلم في العلم ان  
 العلم به يتوقف على التوقف في العلم ان  
 كان موقوف على علمه في العلم ان  
 ان يحصل العلم بالاسم او بالصفة  
 او بتعريفه علمه في العلم ان  
 والتوقف به اصله وبعبارة اخرى  
 ان التوقف به اصله وبعبارة اخرى  
 في المبادي الى اول معلوم والى احوال  
 اما في جانب التصورات كالتوقف في  
 والحدود والاعراض والاما في جانب العلم  
 كما يتبين ان التوقف في العلم لا يجمع  
 ولا يرتبطان بالعلم في العلم ان  
 وان التوقف في العلم لا يجمعان في العلم  
 ومن هذه التوقف في العلم والتوقف

يقتضي حصوله بغير ما حاصل في فقره  
 من قولنا لا يقتضي ان لا يكون  
 واما في فقره ووجه قبل حصول  
 او اعرفت في فقره فنقول جميع  
 الاشياء يكون مشورا بها بنفس  
 لانها قد ثبت جميع الاشياء بغير  
 الشئ يتكون جميع الاشياء مشورا  
 بها بنفس هذا المعنى ان لا يقع ان  
 يقال ان وجه النفس الى الترتيب  
 المطلوب بوجه على سبيل سابق  
 على وجه توجه وهو يعلم كذا كان  
 حاصل في فقره فقره واما  
 العلم لم يتوقف على فقره فقره  
 وتوجه قبل حصوله نظر ما كل علم  
 لا يتوقف على وجه النفس الشاغل  
 بل قد يحصل بغير وجه علم  
 علم نظر ما يتوقف على سبق توجه  
 النفس الى العلوم انظر قبل حصوله  
 لان العلم انما يحصل بغير وجه  
 من المطلوب المبادىء الثانية في كتاب

ال المطلوب نظره واما ان وجه نفس  
 في الجوانب المطلق على وجه نفس  
 الى شي ليس بوجه بل هو قبل التوجه  
 اليه نفس في ترتيب على وجه سبق  
 فان قبل ما على ما ذكره في الترتيب  
 في ترتيب بوجه على وجه ان يقول  
 فلا ترتيب بل قوله فلا يتم الترتيب لانه اذا  
 لم يكن سبق الدليل على وجه سبق  
 فلا يوجد الترتيب ولا يتحقق اصلا  
 بان كلام الترتيب قبل ان يتحقق  
 ليدل على انفاء المعلوم لان الدليل  
 يكون دليلا او كان ما فاذا لم يكن  
 ما لم يتحقق الدليل فيما يتقدم  
 لازمة للدليل من في التزام بوجه  
 المعلوم فاذا انقضى تامة الدليل في فقره  
 الدليل لا يفي التزام بوجه فقره  
 وفيه القبول يقال فلا يتم الدليل بل يتم  
 كذا في فقره قبل فقره الترتيب في فقره  
 ان يقال لا ترتيب لان الترتيب لا يكون  
 فقره فاذا كان ما فالنتيجة لازمة في فقره



فاما القرب فقد نفى القرب الى ان  
 انشأوا القرب من حيث انشأوا القرب  
 يقال اذا ريد بالقصور القصور وجه ماني قوله  
 فلان انشأ في العلم لم تصور اول ذلك  
 العلم ان يكون القرب من حيث انشأ  
 المدعى وذلك من حيث اسم ما هو مطلوب  
 في المقام وهو تصور ما اسم لان تصور  
 وجه اسم من تصور ما اسم الذي وضع  
 منفتح الكثرة في المقام من حيث انشأ  
 بنيت بالاسم الذي وضع في منفتح الكثرة  
 تصور ما اسم الذي وضع في منفتح الكثرة  
 يكون ان كانت من غير ما نفى وان لم  
 يكن من غير ما نفى من حيث انشأ  
 فلان القرب من غير ما نفى من حيث انشأ  
 ثم بعد ذلك ان تصور وجه ما منفتح الكثرة  
 ما اسم من حيث انشأ من حيث انشأ  
 ذلك لان كل ما هو من حيث انشأ من حيث انشأ  
 جزاءه وبنيت بالاسم الذي كان الانشأ  
 اسم من حيث انشأ من حيث انشأ  
 ان تصور وجه ما من حيث انشأ من حيث انشأ

الله ويمن ان القرب من حيث انشأ  
 منها سوق القرب من حيث انشأ  
 طلق مقدم من حيث انشأ من حيث انشأ  
 واما بنيت بالاسم الذي وضع في منفتح الكثرة  
 انشأ من حيث انشأ من حيث انشأ  
 القرب من حيث انشأ من حيث انشأ  
 سوق القرب من حيث انشأ من حيث انشأ  
 قال القرب من حيث انشأ من حيث انشأ  
 او ايل القرب من حيث انشأ من حيث انشأ  
 او ايل القرب من حيث انشأ من حيث انشأ  
 رسم العلم من حيث انشأ من حيث انشأ  
 في منفتح الكثرة من حيث انشأ من حيث انشأ  
 قول القرب من حيث انشأ من حيث انشأ  
 العلم من حيث انشأ من حيث انشأ  
 منفتح الكثرة من حيث انشأ من حيث انشأ  
 وهو القرب من حيث انشأ من حيث انشأ  
 القرب من حيث انشأ من حيث انشأ  
 في منفتح الكثرة من حيث انشأ من حيث انشأ  
 القرب من حيث انشأ من حيث انشأ  
 ان القرب من حيث انشأ من حيث انشأ

انا في هذا الوجه ما لا يخفى فان مثل  
 به النظر الذي اوردته ان رجوعه الى  
 ذكره على الترتيب اتيان على الوجه الذي ذكره  
 ان رجوعه الى الاول ان يقول لا بد من تصور  
 العلم كقول النجاشي على وجهه فليكن  
 ووجه ذلك ان العلم انما هو العلم  
 على وجهه فيكون في رسم ما في علم  
 لا بد من انه لا بد من العلم في العلم  
 وقع في نفس الحكم فلا يتم الترتيب اذ العلم  
 بيان سبب ايراد ذلك رسم خاص في العلم  
 وقع في نفس الحكم وان ايراد العلم  
 على وجهه لا يحصل الا في ذلك الرسم  
 الخاص في العلم انما هو على وجهه لوم في العلم  
 المنطوق في العلم خاص في العلم في العلم  
 على وجهه انما هو على وجهه في العلم  
 على رسم ما في العلم اوردته في العلم  
 ووجهه انما هو على وجهه في العلم  
 يقولوا انما هو على وجهه في العلم  
 انما هو على وجهه في العلم اوردته في العلم  
 ولا بد انما هو على وجهه في العلم

五

وتم عزب لانه وجب التصور بالاسم  
لتحصل التزويج بالصفة واليك كيف يحصل  
الاسم الان في غير اسم مخصوصه بخلاف  
في الاسم المخصوص كاستفاده اولاد  
وهي تصور برسم مالا مخصوصا واليك كيف  
وجوابه في غير ما ذكره الخارج في  
ومنه ما ذكره في الاولاد فانه اولوية ما ذكره  
الخارج بالقبول الى ما ذكره اولاد ويمكن  
ايجاب الاولوية بان يقبل ان ما ذكره  
الخارج في الاولاد وجب على ما ذكره السيد  
في التصور وجه ما ذكره في الاسم المخصوص  
لتحصل ما هو الواجب في التصور وجه ما ذكره  
الاسم المخصوص وان كان متضمنا في الواجب  
لكونه لانه التصور وجه ما ذكره في التصور  
برسم مالا تصور برسم ما ذكره في الاسم  
المخصوص في الاسم المخصوص في غير ما ذكره  
الاسم المخصوص في الاسم المخصوص في غير ما ذكره  
الاسم المخصوص في الاسم المخصوص في غير ما ذكره  
الاسم المخصوص في الاسم المخصوص في غير ما ذكره





خفيق النعمان مستمع لما يتبعه الحكيم  
 يعلم ان لا يرد في عدم جواز الترجع خارج مجز  
 ان احد طرفي الحكم يرجع على الآخر باطلا ولا  
 يلزم ان ادباب اجابات الصاحب واستوفى  
 ذلك من كفتي الميزان فانه اذا كانت  
 الكفتان متساويتين منتهى ان يرجع احداهما  
 بنفسها على الآخر جازا صدق الترجع على  
 باطل باخفاق الترجع في باخفاق الترجع  
 كانه اذا الترجع جازا لم يخلو ان ترجع  
 الترجع جازا على الترجع الجواز في  
 ارادة احد طرفي المقدور على الآخر جازا  
 بحيث يترفع نفس ارادة الترجع لارادة الترجع  
 وكان فيه في ترجع احد طرفي المقدور دون  
 الآخر فذهب اليه ارادة الى جواز ترجع جازا  
 بالحق الذي ذكرناه وحجت المنزلة وقاها  
 لكيما الى عدم جواز ترجع جازا فقالوا  
 ان نفس الارادة لا يكون كافية بل لا بد من  
 اخرى لتعلق ارادة باحد طرفي المقدور  
 دون الآخر ذلك يلزم الترجع جازا على  
 ما يجرى بيانه فالكف عطف قالوا ان العباد

من

اياهم من البيع اذا اراد ان يتردد  
 في الانقضاء الى التهمة متناهية في احوالها  
 بحيث ارادته من دون الاستباح الى النقص  
 ام اخرى الى نفس الارادة كاستغفار النقص فيه  
 دون الاخر فانما يتصور ان ذلك  
 العباد برب غلبة لا يظن بالطلب  
 مرجع احد الطرفين الى الآخر بل لا يظن به  
 سوى التهمة من البيع فلو فرض انه لا بد  
 من مرجع احد الطرفين الى الآخر ولا يكون نفس  
 الارادة في الترجع متناهية من ان لو لم  
 يجد الترجع في حال الوقف سقط فيه حقه  
 بغير البيع وليس كذلك العطف بل  
 اذا كان منه قد كان من الماهية بان  
 في العذب والتصفاء وغيرهما من الصفات  
 والمغوبة فانه جازا احداهما بحيث ارادته  
 دون النقص ام اخرى الى نفس ارادة  
 النقص فيه دون الآخر فلو فرض انه لا بد  
 نفس الارادة بل لا بد من مرجع فلو لم يجد  
 لو لم يجد ذلك في الآخر لم يترفع في وجه  
 الى ان يكون عطف وليس كذلك طابع

نفس

من







المسمى وجبا واد كان المقدرين بحيث  
 يجب تعلق الارادة بغير خلاف التعلق في  
 ان تعلق تعلق الارادة بكل واحد المقدرين  
 التبع ويرى انما تعلق بينهما ولا يحتاج  
 في احداهما دون الآخر فيلزم ان يكون نسبة تعلق  
 الارادة بكل واحد المقدرين على التعلق  
 كانت ذات الارادة كافيته في تعلق الارادة  
 باحد المقدرين دون الآخر فيلزم ان لا تتغير نسبة  
 تعلق الارادة بكل واحد المقدرين على  
 التعلق فيلزم خلاف التعلق واما قلنا ذلك  
 ذات الارادة اذا كانت كافيته في تعلق  
 الارادة باحد المقدرين فلا بد ان يكون  
 لها خصوصية بحيث المقدر دون الآخر ان كل  
 من خصوصية بحيث يتصل بالسلوك والارادة  
 بحيث خصوصية بحيث يتصل بالسلوك  
 دون غيره منها فلا تكون نسبة التعلق الى المقدرين  
 التعلق في كل واحد من الارادة فيلزم خلاف التعلق في  
 المقدرين كسببه في كل واحد المقدرين التعلق  
 على التعلق كالتعلق في كل واحد من الارادة

نظم

فظهر مما ذكرناه انه لا يجب ان يكون تعلق الارادة  
 كافيته في تعلق الارادة باحد المقدرين  
 التبع ويرى انما تعلق بالارادة المقدرين  
 في تعلق الارادة بكل واحد على سبيل البنية  
 من كون تعلق مرجعي في احداهما دون الآخر  
 فلا بد من انهما في كل واحد من الارادة تعلق  
 اعتقاد النفع في احداهما دون الآخر او كثرية  
 النفع في احداهما دون الآخر او كون احداهما  
 بالتعلق الى التعلق او كون احداهما بالتعلق  
 اليه او كثرية التعلق من المرجحات فيلزم  
 التخرج بارجح وجه واحد المقدرين ووجه  
 المرجحات تعلق التعلق الارادة دون الآخر  
 في كونه تعلق الارادة ارجحاً من وجه  
 المرجحات فيكون وجه واحد مرجحاً  
 في احد المقدرين دون الآخر فيلزم تعلق  
 به دون الآخر فلا بد من ترجح وجه  
 ما ذكره الكشاف من الترجيح بارجح فانه  
 مستلزم ترجح بارجح على ما عرفت فمقتضى  
 فانه قلنا لم يزل الكشاف الترجيح بارجح  
 مرجح لان الترجيح بارجح هو وجه في كل حالة

وفيما نحن فيه لم يزل يجمع في جملة ما كان متوقفا  
 الارادة باحد المقدورين من ذلك الاخر  
 وفي نفس الارادة لم يزل يجمع في جملة ما كان متوقفا  
 قد ذكرنا مرارا ان المفروض هو ان الارادة  
 كما انما هي ان يكون لها لتتفق مع المقدور  
 كذلك مع ان يكون لها لتتفق مع المقدور  
 بل وجه تفاوت وجهان في احد التفسيرين  
 الآخر كقصد العطفان في تفسيرهما نسبة  
 التفسير الى ذات الارادة متبوية وهي  
 في احد وجهيها انما هي بالتفسير الآخر فيكون ذلك  
 الوجهان معي الخدوش هذا التفسير دون الآخر  
 واذا كانت نسبة التفسير الى ذات الارادة  
 على التواكيفية نسبة ذات الارادة اليه  
 الى التفسير على التواكيفية لان المفروض ان  
 العطفان في تفسيرهما وجهان فيكونان متبويتين  
 عند العطفان وجهان في تفسيرهما متبويتين  
 اصلهما في التفسيرين والوجهين فيكونان نسبة  
 ذات الارادة الى التفسيرين على وجهين  
 بطريق البرهانية على انه في ذات التفسير  
 باحد الوجهين دون حدوث التفسير

انما هو كون سلطة الارادة الى التفسير على التواكيفية  
 يكون من قبل وجهان احد المتبويتين في الآخر  
 بل وجه مرجع وجهين في وجهين بل مرجع في وجهين  
 مستند في وجهين بل مرجع في وجهين بل مرجع  
 الكثرة في وجهين بل مرجع في وجهين بل مرجع  
 المقدورين المتبويتين دون الآخر لا يكون  
 بدون مرجع بل مرجع في وجهين بل مرجع في وجهين  
 التفسير في وجهين بل مرجع في وجهين بل مرجع  
 النهاية في وجهين بل مرجع في وجهين بل مرجع  
 محال لا يشهد في الامور التي لا يشهد في وجهين  
 لا وجه لها في وجهين بل مرجع في وجهين بل مرجع  
 جواب من قبل التفسير في وجهين بل مرجع في وجهين  
 لانهم يقولون بان ذات الارادة هي كانه  
 في الوجهين بل مرجع في وجهين بل مرجع في وجهين  
 احد مقدورين المتبويتين في وجهين بل مرجع في وجهين  
 في وجهين بل مرجع في وجهين بل مرجع في وجهين  
 فارجح مرجع في وجهين بل مرجع في وجهين بل مرجع  
 موافق لوجهين بل مرجع في وجهين بل مرجع في وجهين  
 تسلسل في وجهين بل مرجع في وجهين بل مرجع في وجهين  
 التسلسل في وجهين بل مرجع في وجهين بل مرجع في وجهين







كانه منسأل التوفيق لكونها شئ يكون معناه  
 في خوفه واطاب الحكم وبنائها على التوفيق  
 ترجع المقدة الكلية التي ذكرها في تعريف  
 الى المقدة الكلية التي ذكرها في تعريف واقف  
 التوفيق بنما واثبت جريان اطلاق  
 العبارة التي ذكرها في تعريف واداء المفسر  
 الذي ذكره الجيب بنما من قبل اللغاري  
 احكام وموافيق على طرأ تعريف لانه قد  
 استشهد بنما بين القول حسن التوفيق واضح  
 البيان وكفى في جواب اللغاري المذكور  
 الى ان قال انه من ادال من تعريف التوفيق  
 بما علم باصول تعريف بنما وادال او اقول  
 يعني حيث لا يواب والبناء يحصل المقدة  
 كليات لا يتعد كلمة واحدة فقط احد بنما  
 كل مستند من مسائل التوفيق فله خوفه ان  
 والبناء وادال بنما على المقدة التي هي كلية  
 اهل من المقدة الكلية التي هي اهل بنما  
 وادال الى المقدة الكلية التي هي اهل بنما  
 اليكس الذي ذكره وادال احكامس  
 الموصية الكلية الى الوصية الكلية بنما

هو ان يبرز دالة من التوفيق والموقف فاذا  
 عرف ان لا يابط ان التوفيق يحصل  
 مقدمات كليات احد يمكن ان يكون  
 صحتها بنما على المقدة الكلية  
 كل سيرة من صحتها ان بناء على سيرة  
 المساواة بين التوفيق والموقف التوفيق  
 على ان مردود التوفيق ما ذكره من جواب  
 انه لا يمكن بذلك لم يقل بنما  
 بل قوله بذلك وقوله بذلك بنما الى  
 التوفيق يعني ان التوفيق المذكور صحتها  
 للممكن المذكور لان المقدة الكلية بنما  
 سبب للممكن لان المقدة الكلية بنما  
 في اليكس مستند من التوفيق المذكور  
 منه فبالممكن حكم حقيقة ما تعريف  
 فظهر من قوله بنما ان المقدة الى الودة  
 في اليكس مستند الى تعريف صحتها  
 لانه لا يمكن بذلك بنما الى التوفيق  
 ولم يقل بنما بذلك بنما الى المقدة  
 الكلية الى الودة في اليكس ولا يفسر  
 ان هذا المقدة كانت بنما

وذكر ان يمكن التوفيق في كل ما ذكره التوفيق  
 ان التوفيق المذكور يحصل من مقدّمات كذا  
 على ما عرفت من وجوهها فبما ذكره الكفاية الى  
 المقدّمات المذكورة التي تنبئ على ان العلم الاكبر  
 شمس من كونه الوكوف عليها اجمال الحصول  
 كل واحد من شيئين المقدّمات لا من احد منهما  
 لانه لا يحصل من مقدّمات كليتيه الى كل سنة  
 من حيث ان التوفيق يحصل في صورة الاعراب  
 والبناء فلهذا حصل له العلم بجميع ما في التوفيق  
 هو الوجه الثاني ان التوفيق صارت معلومة  
 عن هذه الوجه الذي هو التوفيق باسم  
 والتوفيق باسم هو التوفيق في ذاته تفصيل  
 هو من شأن التوفيق هو ذاته تفصيل  
 بل صفة يصدق ان ذلك التوفيق صارت معلومة  
 في الجملة والتفصيل في هذا العلم الاكبر  
 العلم بجميع ما في التوفيق من وجه اخر هو  
 ان الله تعالى في هذه الحكمة المذكورة يحصل  
 كبر القياس الى ذكره التوفيق في كل سنة  
 الى العلم الاكبر الى من ذكبت التوفيق  
 التوفيق في كل سنة التوفيق في كل سنة

من التوفيق المذكور اذ هو جامع في العلم في  
 علم القياس المذكور في كل ما ذكره فانه الى العلم  
 الحكم لا يظهر لك كيف بطله كيقين الحق  
 ما هو التوفيق حصول العلم بكل سنة  
 الى حصول العلم بالفضل لان ذلك باطل  
 بل الى حصول العلم بالاستدلال والتميز القوي  
 من الفعل لا من حيث العلم بالفضل  
 التي هي محصلان من القديس التوفيق  
 واما الحاشية التوفيق في كل سنة  
 من التوفيق باسم التوفيق في كل سنة  
 واما القول ان العلم بالفضل هو العلم في كل سنة  
 باسم التوفيق لانه قد علم في كل سنة  
 فليس من اللائق العلم بالفضل في كل سنة  
 سنة وهو من حيث القياس ان يحصل  
 مفصل لا تصور الا التوفيق يكون حصول  
 العلم التوفيق في كل سنة التوفيق في كل سنة  
 حاصل بالقوة التوفيق في كل سنة  
 قال الحاشية التوفيق في كل سنة  
 ان الله تعالى في هذه الحكمة المذكورة يحصل  
 فيه بحث او التوفيق في العلم عبادة من



يحصل بعض أجزاء من تصديق بقائه  
 ذلك البعض على التصديق بقائه العلم  
 أو من أجزاء من تصديق بقائه مستند  
 وتصديقه ولا يظهر بيان العلم الذي تمك  
 المستند ففقدان التصديق بقائه  
 وما بين في حكم التصديق كونه ما ذكرنا الفصل  
 بالتحقيق يحصل جزاء المصالح لا الكل فإذا  
 تفقد الفصل الاستسباب على التصديق  
 بقائه تستلزم ذلك الفعل كان ذلك الفعل  
 متوقفا على التصديق بقائه جزء العلم على  
 التصديق بقائه العلم انتهى كما مر  
 بتغيره وقت بمسبوق وهو دفع الشيء  
 من المظهر لا عادته وقد يفهم العمل المتعارف  
 لا يكون تصور تصديق الاستسباب أو لا ما هو  
 المتعارف بل لا يمكن رجوعه بوجه آخر في ذلك  
 المكنون بوجه مواءمة من الوفا كتحقق  
 من حيث أنه كلي لا يمكن من تلك المكنون  
 والله سبحانه وتعالى أعلم بما يكمل حجة الله  
 في منزله ولله الشكر إلى يوم الدين  
 فالتحقق من منزله دون آخر ترجيح بجامع

قطر

وحاصل أن العلم المتعارف لا يصدق فيه  
 على الوجه الذي ظهر فيه الفصل المتعارف  
 لا يتصور به ولا يسبق التصديق على ما هو  
 التصديق إلى اعتدال من الاستسباب والأدلة  
 كما يكون بعد العلم به فغيره فتمنع تحقيق  
 لينتج منها التوثيق إلى تحقيقه استوف  
 ما هو مقتضى التصديق من غير الاستسباب ولا كذا  
 أن يتقدم ذلك الفصل الاستسباب في غاية  
 محتملة بل كلف الفصل لا يمكن أن يكون غير متقدم  
 بل يكون مشتركاً بين غيره من غير متقدم  
 الفصل دون غيره من كون الغاية مشتركة  
 بينها بل تفاوت الترتيب كما هو وقد عرفت  
 بطلان فائدة أن تكون الغاية محتملة لينتج  
 منها التوثيق ويحقق الملاءمة بذلك الفصل  
 ويبرر موجه وأما ما قيل من أنه لا يمكن  
 حسيب أولئك الترتيبات والأدلة المتعارفة  
 وتصديقه فذلك الترتيبات التي هي من الترتيبات  
 لتلك الغاية بينه وبين غيره فتمنع فائدة  
 المشتركة بين أولئك الترتيبات تفاوت فتمنع  
 فائدة طبيعة المكنون لا أي المكنون















حرارة اذ اذ انكشف ركب نفس ما كان عليه  
 اذ لو لم يكن نفس دفع ذلك تحقق ركب نفس  
 لتحقيق ارجان في ما لفظه ودراسة ولا يتم  
 التخرج بل يخرج على ما لفظه من ركب نفس  
 الفاعل كونه جاب من مادة المستدل  
 لانه لو لم يكن الفاعل متحققا بكونه مشترك بينه  
 وبين غيره في نفس ذاته لكان الفاعل  
 مشتركاً دون غيره فالفائدة المشتركة يتم  
 التخرج بل يخرج وتكون ركب التخرج بل يخرج  
 يتم على تقدير عدم تحقق الركب لذلك لفظ التخرج  
 فيكون ان تحقق الركب لذلك لفظ التخرج  
 فالفائدة تحقق في نفس ذاته لانه الفاعل  
 الفاعل فان وجد في نفس ذاته لفظ التخرج  
 وادى لقدم وجهه ركب ليس بغيره ولا يخلو  
 التخرج بل يخرج بل يخرج بل يخرج بل يخرج  
 كما ان الكبريت في لفظه الفاعل  
 لانه في ذلك قد خرج الفاعل في لفظه  
 من جهة وقد خرج الدم في عدم تحققه لفظه  
 لان عدم الفاعل مستند الى عدم صحة ما كان  
 وجوه مستند الى وجهه الفاعل فلهذا كان الفاعل

الفاعل

الفاعل من حيث انما هو مشترك بكونه مشترك  
 الى احدثات فعل اختياره وان تصور ذلك  
 الفعل او لا يوجد ما لا يتم طلب المحل المطلق  
 يعتقد لذلك الفعل فائدة ما لا يتم العيب  
 ولذا جاز ان يكون مشتركاً في ما لا يتم  
 موضع معين ثم يخرج في لفظه لم يتصور  
 على حد معين في السعة او السطوة في تصور  
 ملك كونه على الوجود في تحقيقه في لفظه  
 يحدث لفظ التخرج في لفظه لفظ التخرج  
 لم يتصور كونه في الفائدة ففضل ان الفائدة  
 المعتمد بها المترتبة على ملك كونه في الفائدة  
 يتحقق تحققه كسبابة لوجهه في لفظه  
 هذه فركه لم يتم بل على اشتراكه في لفظه  
 في الفعل كسبابة لوجهه في لفظه  
 فوجه ما لا يتم فائدة ما لا يتم التخرج  
 وهو التخرج بالبيعة كونه فاعلي التخرج  
 بالوجه كونه في لفظه الفاعل  
 المعتمد بها المترتبة وما كان كسبابة  
 قد تحقق في الفاعل لانه في لفظه  
 التخرج بل يخرج في لفظه لانه في لفظه

الفاعل من حيث انما هو مشترك بكونه مشترك  
 الى احدثات فعل اختياره وان تصور ذلك  
 الفعل او لا يوجد ما لا يتم طلب المحل المطلق  
 يعتقد لذلك الفعل فائدة ما لا يتم العيب  
 ولذا جاز ان يكون مشتركاً في ما لا يتم  
 موضع معين ثم يخرج في لفظه لم يتصور  
 على حد معين في السعة او السطوة في تصور  
 ملك كونه على الوجود في تحقيقه في لفظه  
 يحدث لفظ التخرج في لفظه لفظ التخرج  
 لم يتصور كونه في الفائدة ففضل ان الفائدة  
 المعتمد بها المترتبة على ملك كونه في الفائدة  
 يتحقق تحققه كسبابة لوجهه في لفظه  
 هذه فركه لم يتم بل على اشتراكه في لفظه  
 في الفعل كسبابة لوجهه في لفظه  
 فوجه ما لا يتم فائدة ما لا يتم التخرج  
 وهو التخرج بالبيعة كونه فاعلي التخرج  
 بالوجه كونه في لفظه الفاعل  
 المعتمد بها المترتبة وما كان كسبابة  
 قد تحقق في الفاعل لانه في لفظه  
 التخرج بل يخرج في لفظه لانه في لفظه

بميزة نسبتها بمجال تصور الكمال وميزة نسبتها  
 الوهم فانيات في حال الوهم ليس بدار اصل  
 التزويج في الفصل الثاني عشر في موقوف عليها  
 بل نسبتها التزويج بالبيعة موقوف عليها  
 كذلك اثبات النفس المنطقية في الفلك الظاهري  
 لاجل ان الفلك الظاهري التزويج ليس  
 على وجه البيعة فلا يجوز تصور كسبها على  
 الوجه الجزئي وكذا لا بد من مقادير فائدة مقومة  
 مرتبة على هذا التزويج في فانيات  
 في ذلك الجزئيات في الفلك وهو النفس المنطقية  
 في الفلك كاقبال من الكسب في فانيات  
 ولان ان يكون موقف الفريدة محترمة  
 في ليس موقوف على اصل التزويج بل موقوف  
 عليه التزويج بالبيعة وبالجملة ارتفاع الغيب  
 حقيقة موقوف على اصل التزويج واما ارتفاع  
 الغيب الذي في ارتفاع الغيب في نظره فما  
 مما يتوقف عليه التزويج بالبيعة ما اصل  
 التزويج في موقف النفس من الفانيات  
 التي ترتب على ذلك العلم به اليه يؤول  
 على التزويج بالبيعة لا لاصل التزويج على كونه

سابقا

سابقا بنسب التزويج بالبيعة او موقوف على كونه  
 فيقادت فزاده بالجمال والفضل في  
 التزويج لا لا التزويج في العلم موقوف على كونه  
 في الفلك الظاهري لا بالفظ والعلم كمال  
 ان رجح ان التزويج الذي ذكره ان رجح في ذلك  
 برجح ان التزويج في الفلك ليس بسبب التزويج  
 انما هو على التزويج على المسمى فالا ان رجح  
 التزويج الذي ذكره وانما على مقدم التزويج التي ذكره  
 المستدل بقوله الوهم تصور ذلك العلم كمال  
 للجمال المطلق بان تصور ذلك العلم كمال  
 الما فقه في المقدم تصور وجه فاقسم الى  
 اقسام اثنتان كانت قد عرفت ان اثنتان  
 ان يقع على مقدم التزويج على التزويج  
 ان رجح وهو ممنوع في كونه عدم التصور  
 باقسام عدم التصور وجه فاقسم الى اقسام  
 التصور وجه ما عدم وجه التصور بنسب عدم  
 التصور بنسب ما يكون موقوف على عدم التصور  
 من عدم ما يكون ان وجه التصور وجه ما عدم وجه  
 باقسام عدم التصور بنسب ما يكون موقوف على عدم التصور  
 وجه ما لان مقادير الفانيات لا وجه مقادير

فما أشد حزننا من أن لم نعلم غاية العلم والحق  
منه إلا أن لا يسر لنا تطبيقه إلا على ما لا  
أدركه التصديق بما فيه آخره فالعلم هو بيان  
الإنشآت أن الكسب مما هو إلى المنطق للتمييز  
بين الكسب والتعبد والكسب في غيره لا يسر لمطبق  
على هذه العلوم أن يقال لانه لو لم يعلم ما هو  
لو لم يعلم الغاية لانه الغاية هي معرفة الحق  
وعلى تقدير تبدل الغاية بالآخر لا يطبق  
وذلك لانه لو لم يعلم ما هو جزوه كان تطبيقه  
فما لا يميز من عدم بيان ما هو أن يكون تطبيقه  
عنه فيكون كلامه أن روحه قد فسد فصار  
كلت روحه في كسبه من بيان كسبه إلى  
وتجده من غير التطبيق بالبيان هو  
إلى المنطق وإنشآت غاية المنطق لا يسر لانه  
أدركت أن الكسب مما هو إلى المنطق للتمييز  
بين الكسب والتعبد والكسب في غيره لا يسر لمطبق  
على هذه العلوم أن يقال لانه لو لم يعلم ما هو  
لو لم يعلم الغاية لانه الغاية هي معرفة الحق  
وعلى تقدير تبدل الغاية بالآخر لا يطبق  
وذلك لانه لو لم يعلم ما هو جزوه كان تطبيقه  
فما لا يميز من عدم بيان ما هو أن يكون تطبيقه  
عنه فيكون كلامه أن روحه قد فسد فصار  
كلت روحه في كسبه من بيان كسبه إلى  
وتجده من غير التطبيق بالبيان هو  
إلى المنطق وإنشآت غاية المنطق لا يسر لانه

على بيان ما هو الذي يكون المقصود من التصديق على المنطق  
فما لا يسر لمطبقه غاية المنطق هو بيان  
والحق من كان تطبيقه على ما هو الذي يكون  
في نظره فثبت حقيقة لانه البحث في حقيقة ما هو  
معرفة فانه أهله وأنهم في تحصيل علم المنطق  
لو لم يعلم الغاية المذكورة في بيان ما هو الذي يكون  
يكون تطبيقه لانه لا يميز من عدم بيان ما هو أن يكون تطبيقه  
لانه قد فسد فصار كلت روحه في كسبه من بيان كسبه إلى  
وتجده من غير التطبيق بالبيان هو  
إلى المنطق وإنشآت غاية المنطق لا يسر لانه  
أدركت أن الكسب مما هو إلى المنطق للتمييز  
بين الكسب والتعبد والكسب في غيره لا يسر لمطبق  
على هذه العلوم أن يقال لانه لو لم يعلم ما هو  
لو لم يعلم الغاية لانه الغاية هي معرفة الحق  
وعلى تقدير تبدل الغاية بالآخر لا يطبق  
وذلك لانه لو لم يعلم ما هو جزوه كان تطبيقه  
فما لا يميز من عدم بيان ما هو أن يكون تطبيقه  
عنه فيكون كلامه أن روحه قد فسد فصار  
كلت روحه في كسبه من بيان كسبه إلى  
وتجده من غير التطبيق بالبيان هو  
إلى المنطق وإنشآت غاية المنطق لا يسر لانه

ولا يتم عدم الاستسار بنظر الغير قول مستند  
 كل علم غير محمول مستند علم آخر كما ان موضوع علم  
 غير موضوع علم آخر فذلك يحصل تباين العلوم على ما  
 الله على نسبة حكمته الله وحسب بان تباين  
 العلوم وان كان يمكن ان يحصل من تباين  
 المحولات الله الا ان المحولات حركات المحولات  
 والمقصود بيان معرفة اول الموضوعات  
 فالتباين هو المحولات يرجع الى التباين  
 هو احد موضوعات لان التباين ما بعد التباين  
 الموضوعات فالمحولات ليست مستقلة في  
 التباين التباين يستلزم التباين بحسب الموضوعات  
 انما هو استسار التباين بحسب الاصل المتنوع و  
 اعتبار التباين بحسب المحولات انما هو استسار التباين  
 بحسب النوع والتباين في انما التباين وحسب  
 في ان الاستسار الى استسار دون النوع  
 والمصاحبه على طول الموضوع حال الموضوع ومعرفة  
 حال التباين انما تكون بعد معرفة التباين في المحولات  
 انما يكون بعد معرفة الموضوعات في التباين في الموضوع  
 مستند على التباين في المحولات والتباين في التباين  
 اول الاستسار من التباين في التباين

قالوا ان تباين العلوم بحسب تباين الموضوعات وتباين  
 ذكرنا في جواب في المحولات بحسب التباين  
 النسبة حكمته الله لان النسبة فرع للتباين  
 وحال الموضوعات والمحولات كذلك التباين امر متفرع على  
 وفي التباين فالتباين الله امر فرعي وقد عرفت الى  
 الفصل الثاني في استسار فاصل المحولات  
 لان المقصود من العلوم غير المقصود من العلوم  
 المدونة حركات بين اول الاستسار وانما كان  
 العلوم مستقلة فالتباين في بعضها من بعض  
 لانه لو لم يكن بعضها فرع على بعضي آخر فكان  
 جميعها على واحد الا على ما مستقلة وحال العلوم  
 المدونة علوم متباينة متباينة فالتباين في بعضها  
 بامور ذلك الامر موضوعات العلوم مستقلة تباين  
 العلوم بحسب تباين الموضوعات لان كل علم  
 من تلك العلوم المدونة لا يخرج عن ذلك  
 العلم عن حال ذلك الموضوع وبعده او موضوع  
 او بحيث من حال ذلك الموضوع استسار في  
 العلوم فاصل المحولات فالتباين في  
 التباين من حيث التباين والموضوع فالتباين في  
 موضوع علم التباين في التباين





على ان لا ينفك العلم من الواسع في العلم  
 ان تصور به ما يقوله غير مستقيم او غير متفق  
 على العلم بما لا يتصور في نفسه  
 الشاع في تصور به البسفي اما تصور العلم غير  
 لازم لاجاز ان يحصل مستند ولا يظهر بان  
 العلم الذي ملك المستند جزء منه كما جاز ان يحصل  
 جزءا من تصور به الا ان يظهر بان يتفرق  
 الذي يكون ذلك جزءا من تصور به فالتفصيل  
 جزء العلم انما يكون جزءا من تصور به ان ذلك  
 جزء منه والعلم بذلك يحصل من تصور به  
 ان العلم ان ذلك جزء منه كما يكون تفصيل جزء  
 جزءا من تصور به لو كان ذلك فالتفصيل  
 علم جزء جزءا من تصور به ان ذلك جزء منه  
 تفصيله من تصور به ان ذلك جزء منه  
 يحصل جزء العلم من تصور به ان ذلك جزء منه  
 يعلم فانه ما لم يكن ذلك جزء منه في تصور به  
 ان تصور به ان ذلك جزء منه في تصور به  
 اورد المعلق **لا** على كلام المرفيع  
 انما اورداه لم يسبق به وقد رتب  
 وجه الاضمار اليه ويحتمل ان وجه كلام المرفيع

بان كلامه انما هو في صورة كون تصور به  
 طلب العلم من تصور به العلم وقدوة بقرينة  
 في العلم على وجه توفيق في العلم على وجه التوفيق  
 حراة طلب العلم من تصور به العلم المستند  
 منه فالتفصيل لا لازم ان تصور به ذلك العلم  
 بوجه ما قبل التوفيق في تفصيله على ما وجدنا  
 لا يوجب الا عراقي المذكور ويحتمل في  
 غاية الظهور **لا** ان المرفيع  
 يتفقد ان ذلك العلم فائدة مختصة بغير  
 هذا العلم ان انما هو المذكور مما لا يصلح  
 وحال ان تصور به ان الواسع في العلم  
 انما هو تفصيل فائدة ما لا انما هو بانها  
 المختصة وايضا هذا واضح كما سبق من ان  
 الموقف عليه لا يصلح ان يكون حراة  
 وجه ما وجدنا انما هو فائدة ما لا انما هو  
 مختصة بغير هذا العلم فانه كما يسمي ان  
 ان انما هو فائدة مختصة بغير هذا العلم  
 بالبررة فانه انما هو فائدة مختصة بغير  
 حراة من تصور به انما هو فائدة مختصة بغير  
 ان انما هو فائدة مختصة بغير هذا العلم

قال في الزيف لا تميز البعير قد  
 حصل تصور به برسم لا يتوقف على غيره من  
 أصل النزوع ولا النزوع بالبعير بل لا يتصور  
 برسم افاد ما كان على غيره ان لا يكون صورة  
 من المقتضى لان المقتضى انما يتوقف عليه  
 أصل النزوع او النزوع بالبعير والمفروض ان  
 الموضوع ثبت ما يتوقف عليه أصل النزوع ولا  
 النزوع بالبعير بل لا يتصور انما قد حصل تصور  
 باسمه كذا الحال في التصديق بالغايد لا يتوقف  
 لانه لا يبعد أصل النزوع ولا النزوع بالبعير  
 قد حصل تصور برسم فبذلك ان يكون موضوع  
 خارج عن المقتضى كذا التصديق بالغايد لا يتوقف  
 والحال انما يتوقف النزوع بالبعير  
 متعلقا بتلك الافراد مختلفة الحال  
 وانما انما هو موضوع اذا انضمت الى تصور  
 باسمه يحصل منها ذلك على نزوع بالبعير  
 بالنسبة الى النزوع بالبعير لا يحصل تصور  
 باسمه فقط فلو ان نزوع في مقتضى  
 نزوع بالبعير على ان المقتضى لا يحصل من غيره  
 او موضوع فوذي النزوع بالبعير كما ان حصل

الصور

التصور باسمه فوذي النزوع بالبعير فلو موضوع  
 خارج عن المقتضى ما يتوقف على النزوع بالبعير  
 وكذا التصديق بالغايد لا يتوقف على غيره  
 لا يتصور الى انما يحصل في كلامه ان وجه بان  
 يتوقف لفظ زيادة في البعير والتبريد كما ذكر  
 في النزوع وعلم ان غيره من موضوع العلم والتفكير  
 برسمه من موضوع العلم او موضوع تصور ذلك العلم  
 لان العلم انما يقع موضوعا للقفية المستند على  
 به التصديق او علم لا يتصور انما قد حصل  
 سبق تصور العلم به التصديق كذا التصديق  
 بناء على العلم من تصور ذلك العلم بالوجه الذي  
 ذكرنا تصور الموضوع على التصديق بغايد  
 والتصديق برسمه موضوعا للعلم او تصور  
 العلم اول الامر انما المذكورة في المقتضى  
 وفقد في مقتضى علمه وجعل في الامر  
 التصديق بغايد اما على الاحتكام بنات  
 او الحكم على انما يتصور برسمه التصديق بنات  
 على انما يتصور بنات العلم على انما يتصور  
 تصور العلم باسمه لا يتصور انما التصديق  
 للتصديق على انما يتصور بنات العلم على

ما جملته

[illegible]

4

[illegible]





ان البعرة ليس اما هو متغير محفوظ  
 يحصل باو كمر ال امور الثلاثة دون غيرها  
 انه قلت ما هو متغير المتغير معلوم كلي  
 لم اذن هو متغير متغير بعد اصل الزرع  
 هو المتغير بوجه ما وانما يتغير بغيره  
 على ما ذكرنا ان البعرة لا تتغير بغيره  
 الزرع بغيره وهو المتغير المتغير  
 بغيره المتغير بغيره المتغير بغيره  
 يعني ان المتغير الكامل في البعرة يحصل  
 من هذه الامور ثلاثة يحصل البعرة  
 من غير ان اصله كونه البعرة ليس اما هو  
 معين لا يفرق الا لم يتغير بغيره  
 البعرة بغيره بغيره بغيره بغيره  
 عندئذ ليس اما قد يتغير بغيره  
 انما يتغير بغيره يحصل الزرع  
 كما حصل من البعرة بغيره المتغير  
 لانه لا يتصور بغيره بغيره لانه  
 لا يحصل من غير ان اصله قد عرفنا  
 ان المتغير لا يفرق الا بغيره بغيره  
 انما هو في توبه البعرة هو المتغير  
 المتغير بغيره المتغير بغيره

بيت وقرعة

ان كذا

ان البعرة ليس اما هو متغير محفوظ  
 يحصل باو كمر ال امور الثلاثة دون غيرها  
 انه قلت ما هو متغير المتغير معلوم كلي  
 لم اذن هو متغير متغير بعد اصل الزرع  
 هو المتغير بوجه ما وانما يتغير بغيره  
 على ما ذكرنا ان البعرة لا تتغير بغيره  
 الزرع بغيره وهو المتغير المتغير  
 بغيره المتغير بغيره المتغير بغيره  
 يعني ان المتغير الكامل في البعرة يحصل  
 من هذه الامور ثلاثة يحصل البعرة  
 من غير ان اصله كونه البعرة ليس اما هو  
 معين لا يفرق الا لم يتغير بغيره  
 البعرة بغيره بغيره بغيره بغيره  
 عندئذ ليس اما قد يتغير بغيره  
 انما يتغير بغيره يحصل الزرع  
 كما حصل من البعرة بغيره المتغير  
 لانه لا يتصور بغيره بغيره لانه  
 لا يحصل من غير ان اصله قد عرفنا  
 ان المتغير لا يفرق الا بغيره بغيره  
 انما هو في توبه البعرة هو المتغير  
 المتغير بغيره المتغير بغيره

يروى على وجهه من غير ان كان الاول كقول  
 صاحب الاشارة الى ان المقدمه فاشبهت  
 ان جعل المقدمه مباحث الاشارة في المقدمه  
 ومثال ان المقدمه بمجملها او مقدمه في المقدمه  
 لا يلزم من حيث الاشارة في المقدمه فاشبهت  
 وضعه في المقدمه فاشبهت ان المقدمه او مقدمه  
 في صدر المقالة الاول وهو حاصل المقدمه  
 في كلام المقدمه الى ان يكون مقدمه في المقدمه  
 في المقدمه في المقدمه في المقدمه في المقدمه  
 قبل بيان مبادئ المقدمه في المقدمه في المقدمه  
 ان المقدمه في المقدمه في المقدمه في المقدمه  
 المقدمه في المقدمه في المقدمه في المقدمه  
 مباحث الاشارة في المقدمه في المقدمه في المقدمه  
 فلم يترك في المقدمه في المقدمه في المقدمه  
 مع ان المقدمه في المقدمه في المقدمه في المقدمه  
 في المقدمه في المقدمه في المقدمه في المقدمه  
 المقدمه في المقدمه في المقدمه في المقدمه  
 بيان المقدمه في المقدمه في المقدمه في المقدمه  
 في المقدمه في المقدمه في المقدمه في المقدمه  
 المقدمه في المقدمه في المقدمه في المقدمه  
 المقدمه في المقدمه في المقدمه في المقدمه

جعل المقدمه في المقدمه  
 مقدمه لمبادئ المقدمه في المقدمه

التقييده فلا بد من ذكر المقدمه في المقدمه  
 المركب باق في المقدمه في المقدمه في المقدمه  
 الاشارة في المقدمه في المقدمه في المقدمه  
 في المقدمه في المقدمه في المقدمه في المقدمه  
 المقدمه في المقدمه في المقدمه في المقدمه  
 المقدمه في المقدمه في المقدمه في المقدمه  
 المقدمه في المقدمه في المقدمه في المقدمه  
 المقدمه في المقدمه في المقدمه في المقدمه  
 المقدمه في المقدمه في المقدمه في المقدمه  
 المقدمه في المقدمه في المقدمه في المقدمه  
 المقدمه في المقدمه في المقدمه في المقدمه  
 المقدمه في المقدمه في المقدمه في المقدمه  
 المقدمه في المقدمه في المقدمه في المقدمه  
 المقدمه في المقدمه في المقدمه في المقدمه  
 المقدمه في المقدمه في المقدمه في المقدمه



كنه في التقديم ليت فرجة تقدم باسم  
 العلم بيان حاجته وبيان موضوعه للفقهاء  
 الامور خصوصاً باسم المطرب نفسه لان  
 مباحث الالفاظ لا تناليت مرتبطة  
 بالعلم المطرب نفسه مثل ان يتطاول  
 الامور الفقهية في التقديم  
 فيجوز ان يكون في المقدمة ما ذكر  
 في فاهم باسم العلم وبيان حاجته  
 بيان الموضوع من كونه كونه وكرامه  
 لان شدة الحاجة الى بيان حاجته  
 الالفاظ لا يجوز ان يكون في المقدمة  
 الالفاظ انما هي في المقدمة  
 فلا يجوز ان يكون في المقدمة  
 واما في جمل الالفاظ كما كانت كثيرة فلا  
 اشياء في المقدمة ليجتمع الالفاظ  
 بل انما هي في الالفاظ والمقالة  
 في المقدمة في كل ذلك لم يذكر في المقدمة  
 الالفاظ في المقدمة في كل ذلك في المقالة  
 في الجمل التي في المقدمة في كل ذلك في المقالة  
 العلم فيما جاز العلوم الى بيان

ان المنطق مقدم على جميع العلوم  
 حيثما جاء العلم اليقيني من العلم اليقيني  
 في العلم اليقيني في بيان طرق الاستدلال  
 المطالب في الدلائل في تقديم مرتبة علم  
 المنطق المتقدم على ما يراد في العلوم ان يتبين  
 ان لا يكون كتاب العلوم المدونة لها  
 بالافادة والاشارة واما الالفاظ  
 فلا يجوز ان يكون في الالفاظ على ذلك التقديم  
 او ان يكون في الالفاظ على ذلك التقديم  
 بل على ما يراد في العلوم من المنطق كالمقدم  
 وهو التقديم في علم التعريف والاشارة على  
 على ما يراد في العلوم والاشارة على  
 تقديم علم التعريف والاشارة على العلوم  
 المدونة في بيان مرتبة كل علم بالنسبة الى  
 بغير البقرة للمتن في كل العلم في التقديم  
 العلوم بالتقدم والاشارة في المقدمة  
 مقدم ما في المقدمة والاشارة في المقدمة  
 العلم في المقدمة والاشارة في المقدمة  
 في المقدمة في المقدمة والاشارة في المقدمة  
 في المقدمة في المقدمة والاشارة في المقدمة

١٠٠









در اول آن سال بواسطه مرگ یکدیگر  
 در آن وقت مجموع جمع الاکابر  
 در حد الاکابر و حد  
 در حد الاکابر و حد  
 در حد الاکابر و حد  
 در حد الاکابر و حد